

القاضي صح والا وبطل تزكيد الكتيبة بال  
 وسر ادعائه وتبيل الغائب في قبض نبيه فضلا  
 الغريم سرور رقة النيه فان حضر الغائب  
 صدقة والارفع اليد الغريم البت ما يتك او ينج  
 به على الوكيل لولا قينا وان ضاع الا اذا ضمه  
 عند الرفع او لم يصدقه على الوكيل ورفعه اليه  
 على افعاليه ولو قال اليبه وتبيل في قبض الوكيل  
 صدقة المورع لم يوسر بال دفع اليه وكذا الو  
 اتعنى المشرا وصدقه ولو ادعى المورع ما  
 ونزك كما ميرثا له وصدقه دفع اليه فان وكله  
 ننصر ما له نادى على الغريم ان رب المال اخذه دفع  
 المال وانبع مرفا مال واستخلفه وان وكله  
 يعقب في ائمة فادعى البايع رطل المشتري لم يرد  
 عليه حتى يحلف المشتري وسر دفع الرطل عشرة  
 يتفقها على ابدله فانفق عليه عشرة برمنه  
 والعشرة بالعشرة وابنه تعالى اعلم  
**باب استعرا الوكيل**

وتبطل الوكاله بغير علمه ويؤن اكله  
 ويؤنونه نطبما وحوثه من دنا وانقرا الشراكتين  
 وعمر فوكاله لو ملكا نينا وجمرة لوما ذوتكا  
 ونصره بتبقيته والله اعلم بالقبل

**باب الدعوى في ماله بغيره**

هي ايضا في الشيء اليه كماله المشارة والحق  
 تر اذ انك تزك والمدعي عليه بخلافه ولا يصح  
 المدعي له دعوى حتى يذكريه بغيره على جنس  
 وفلسه فان كان عينا في يده المدعي عليه كلف  
 اخضارها اليه بها بال دعوى وكذا في السمانه  
 والاستخلاف فان تعذر ذكر قيمتها اذ ادعى  
 عنها تاذ كرخلا وده وكفت ثلاثة واسا اصحابها  
 ولا بد من ذكر الحدان لم يكل شهر او انة في يده  
 ولا نبتت اليه في القنار ايضا دفما للميمية  
 او عليه فاضر خلا للمنتول وانما يظن اليه به  
 وان كان دينا او روضه وانما يظن اليه به فان

و في النفاذ لا يصح من ثا والى دعوى السواذ اعلم الراه من الدعوى  
 وقال الكينيه خافه في الغرض الذي يظن ان فيه اقرار ولا يثبت في ذهاب  
 فان لعله اليه بال الشايطا زاس  
 رجل ادعى دارا اليه يادى حلفه في الشفاعة بين وصيكتين بصدقي  
 ببيع اذ ذكر انه الوصيه وكذا الوفا الشفاعة من قبل الماشا  
 قال المشتري وتبيلت لا يقع خلاصه في اقرانها الدعوى  
 رجل تصغر ان الرضا وكفا في الارض والنصف ولودع وصان  
 على ذلك ثم تبع ثما ذلك دعوى وكذا في رطل المتعز لا المال  
 شامد من شراوى التوالجيه